زواج الأقارب وعلاقته بالاستقرار الأسري في المجتمع الكويتي•

د. يعقوب يوسف الكندري

أستاذ الاجتماع والأنثروبولوجيا المشارك
كلية العلوم الاجتماعية
جامعـــة الكويـــت

ملخـــص

ينتشر زواج الأقارب بشكل كبير في المجتمعات المحلية وبالتحديد في المجتمع الكويتي. وارتبط الزواج بين الأقارب بالعديد من المتغيرات الاجتماعية والثقافية تناولتها العديد من الدراسات. وتهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن علاقة هذا النمط بالزواج وتأثيره على درجة الاستقرار الاجتماعي للأسرة. فالدراسة تسلط الضوء على جزء من حياة الأسرة المحلية في المجتمع الكويتي، من خلال الكشف عما إذا كان هناك فروق بين المتزوجين من الأقارب ومن غير الأقارب في درجة استقرار الأسرة، وفي وضعهم الأسري والمعيشي، وبين طريقة الاختيار الزواجي واستقرار الأسرة، بالإضافة إلى علاقة استقرار الأسرة الاجتماعي وبين بعض المتغيرات الاجتماعية الخاصة بالأسرة. شملت عينة البحث على ١١٤٩ ربة منزل يمثلن كافة القطاعات والشرائح في المجتمع الكويتي. اعتمدت الدراسة على الاستبيان في جمع البيانات التي احتوت على العديد من المتغيرات

• تم تمويل هذه الدراسة من قبل إدارة الأبحاث بجامعة الكويت، رقم المشروع 01/00 OS. ويوجه الباحث الشكر والتقدير للإدارة على دعمها للمشروع.

الاجتماعية والديمغرافية بالإضافة إلى الاستعانة بمقياس خاص بدرجة استقرار الأسرة الاجتماعي بعد أن تم تطبيق إجراءات الصدق والثبات. تم إدخال البيانات في البرنامج الإحصائي spss ، وتم الاعتماد على اختبار (ت) t.test ، واختبار تحليل التباين أحادي العامل ANOVA ، واختبار شيفيه Scheffe ، ومربع كاي chi-square ، بالإضافة إلى اختبار الارتباط بيرسون، ومعامل الانحدار المتعدد Multiple regression لفحص فرضيات الدراسة. ولقد أشارت أبرز نتائج الدراسة إلى أن المتزوجين من الأقارب يعتبرون أكثر معدلاً في درجة الاستقرار الأسري بالمقارنة بالمتزوجين من خارج نطاق القرابة، بالإضافة إلى اختلافات خاصة بالوضع المعيشي وارتباطه بدرجة الاستقرار. وكذلك أشارت الدراسة إلى أن المتزوجين من خارج نطاق القرابة هم من تزوج بطريقة غير تقليدية، وكذلك وجود علاقة بين متغير استقرار الأسرة الاجتماعي مع بعض المتغيرات الاجتماعية الخاصة. فزواج الأقارب لا يزال هو الوضع الأكثر تكيفا في المجتمع المحلي كما أوضحته نتائج الدراسة.

Consanguineous Marriage and its relations to Family Stability in Kuwait Society

By:
Yagoub Yousif Al-Kandari
Associate Professor
College of Social Sciences
Kuwait University

Abstract

There are many factors affect the stability of a family. The objective of the current study is to measure the differences between consanguineous and non consanguineous marriage in term of family stability. The study depends on 1149 housewives to answer the items of the questionnaire because they are the element that is much more acquainted about the details of the family situation. A family stability scale has been used which included 81 expressions on 6 main items making up a comprehensive scale as follows: Social Situation, Economic Situation, Psychological Situation, Health Situation, Living/Lodging Situation, and Educational Situation. Demographic variables have been obtained from a questionnaire. Concerning the use of statistic procedures, descriptive statistics have been used. T-test, ANOVA, and scheffe test were used in order to determine differentiations between variables and to realize the objective of the study, which was based on comparison. Also, chi –square, person correlation, and multiple regressions were used to test the other hypothesis of the study. SPSS package was used to analysis data. Results show that the consanguineous marriage pattern was the most adopted family situation in Kuwait society compared with the non consanguineous' pattern.

المقدمـــة

ينتشر زواج الأقارب في المجتمعات الشرق أوسطية والعربية والإسلامية بشكل كبـــير ومجتمعاتنا المحلية بشكل خاص. فتشير العوضي وزملاؤهـــا (Al-Awadi, et al.; (1985، على سبيل المثال، إلـــى مـــا يقـــارب مـــن ٥٢,٩% إلى ٥٥,٧% من مجموع الزيجات في المجتمع الكويتي هي زيجات من الأقارب. وتشير نتائج دراسة حديثة أخرى إلى تقارب مع هـــذه النـــسبة وانتشار كبير أيضا لهذا النمط من الزواج مع انخفاض قليل فـــي المعـــدلات نتيجة لعوامل التحديث والتغير الاجتماعي الثقافي (يعقوب الكندري، تحـــت الطبع). ويشير بيتلز (1995) Bittles إلى أن هناك العديد من العوامل التي تجعل هذا الزواج مفضلا وممارسا في المجتمعات المحلية والشرق أوسطية. حيث أشار إلى أن من أبرز هذه العوامل هي المحافظة على الوحدة القرابية التقليدية، وتقوية الروابط العائلية، والحفاظ على بناء الأسرة، والحفاظ علـــى الثروة داخل نطاق العائلة، وسهولة التنظيم والترتيبات الخاصـــة بـــالزواج، إضافة إلى أن العلاقة بين الزوجة وأسرة الزوج، والاستقرار الزواجي التي تعد من أبرز الأمور والقضايا التي تؤدي إلى انتشار مثل هذا الـــنمط مـــن الزواج. وعلى الرغم من وجود إشارات توضح الانخفـــاض فـــي معـــدلات الانتشار وذلك لتأثير التعليم الذي يعتبـــر مـــن أبـــرز محـــددات التحـــديث للمجتمعات المحلية كما أوضحته بعض الدراسات المحلية (يعقوب الكندري، تحت الطبع، فهد الثاقب، ١٩٨٢، Abdullah, 1999)، إلا أن هذا النمط من الزواج لا يزال الممارس بشكل كبير في هذه المجتمعات والمجتمع المحلـــي بشكل أكثر تحديداً.

ولا شك بأن انتشار هذا النمط من الزواج يعود بشكل مباشر إلى أهميـــة القرابة في الحياة الاجتماعية وفي الحياة اليومية في المجتمع العربي بـــشكل عام والمجتمعات المحلية بشكل خاص. فالقرابة وما تحمله من معاني تلعـــب دورا كبيرا في حياة الأفراد داخل المجتمعات المحلية.

ويشير في هذا الصدد حليم بركات (٢٠٠٠) إلى أن أهمية القرابة ودورها في الحياة الاجتماعية انعكس بشكل مباشر على نظام القيم الاجتماعية السائدة. وأشار إلى أن القيم السائدة في المجتمع العربي بشكل عام هي قيم جماعيـــة

أكثر منها قيم فردية وذلك لارتباطها بتأثير الجماعة وخاصة العائلة أو القرابة عليها. فالقيم السائدة هي قيم الانتماء للجماعة حتى يعامل الإنسان كعضو في جماعة أكثر مما يعامل على كونه فردا. ولذلك، تتبع المشاركة الجماعية، فأفراح الجماعة هي أفراحه، وانتشارها وفشلها وسمعتها وطموحها هي جزء لا يتجزأ منه. فهي تتداخل معه في وجدانه ومصيره ويرتبط معها بشكل مباشر. ويشير بركات أيضا إلى أن ذلك يكون وحدة واحدة وتحت هوية موحدة. ولذلك فإن العلاقات بين أفراد الأسرة يفترض أن تقوم على التعاون والمودة، والالتزام التام وغير المحدود في جميع المجالات ودون تحفظ. وهذا الالتزام هو الذي يمنح الأفراد في الأسرة العربية الشعور بالاطمئنان والاستقرار العاطفي وعدم القلق. فيمكن للفرد الاعتماد على العائلة في جميع الظروف.

إن ذلك ينعكس- بلا شك- على الحياة الأسرية والزواج. فالزوجين يفترض أن يحافظا على هذه الوحدة القرابية والعائلية التي تفرض عليهم بعض الالتزامات الجماعية تجاه الآخرين من أبناء عائلته وأهله. فالقرابة والعائلة والجماعة هنا نمط مشترك تتعاضد وتتشابك فيه المصالح المتبادلة بين أفرادها وأعضاءها ويشعر من خلالها كل منهم بالمسئولية تجاه الآخر. إن الالتزام هو شعور بالواجب تجاه الآخرين والذي يركز على قيم الجماعة أكثر من قيم الفرد وهذا ما هو سائد في ثقافة المجتمعات المحلية بشكل خاص.

وعند النظر إلى أبرز العوامل الاجتماعية والثقافية التي ترتبط بانتشار زواج الأقارب في المجتمعات العربية بشكل خاص والمجتمعات الشرق أوسطية بشكل عام، فإن من أبرز هذه العوامل التي من الممكن أن ترتبط بالوضع الاقتصادي المنخفض، ودرجة الأمية، والإقامة في مناطق غير حضرية، إضافة إلى انتشارها عند بعض ملاك الأراضي، والعائلات الحاكمة، وبعض الأقليات، وبعض الجماعات البدوية (يعقوب الكندري، تحت الطبع ;Bittles, 1994; 1995). فبالنظر إلى هذه المتغيرات بالتحديد

– إضافة إلى وجود عدد آخر من المتغيرات ذات الارتباط– نجد أن العائلة والقرابة تشكل أساسا للاعتماد المتبادل وتنبثق أهميتها في الحياة الاجتماعية عند هذه الفئات. ولذلك تنطلق أهمية القرابة في تحقيق درجة من الاستقرار الاجتماعي العام للأسرة، وعلى حد ما يشير له بعض الباحثين مثل بتلز Bittles (١٩٩٥)، وحسين Hussain (١٩٩٩) إلى أن أحد أبرز العوامل التي تؤدي إلى انتشار زواج الأقارب هو ما يحقق هذا النمط من الزواج من استقرار للأسرة.

وفيما يتعلق بنمط الزواج وارتباطه بعملية الاختيار الزواجي، فقد أوضحت العديد من الدراسات (e.g. Al-KAndari and Poirier, 2001; Abdullah, 1999; Khalat and Halabi, 1986) إلى أن زواج الأقارب يرتبط بانخفاض في معدلات العمر عند الزواج. فالمتزوجون من الأقارب هم اقل في معدل العمر من المتزوجين من غير الأقارب. وهذا يعكس عملية الترتيب للزواج التي تكون بين الأسرتين أكثر من كونها بين الفردين. وهذا يعكس أيضا إلى أهمية القرابة والأسرة في تحديد مستقبل الأبناء واختيارهم للأقرباء وذلك لضمان درجة الاستقرار المبتغاة للأسرة الجديدة وحديثة التكوين. فالاختيار هنا يتم بناؤه على أساس الرغبة في تحقيق القدر المناسب من الاستقرار للأسرة الجديدة والتي تعتبر القرابة والجماعة هي من أحد أبرز مقوماتها.

وقد أشارت بعض الأدبيات المرتبطة بهذا الجانب إلى أن المرحلة الأولى بالتحديد من الحياة الزواجية غالبا ما تنم عن الكثير من المشكلات الأسرية وذلك لأن الزوجين غالبا ما يأتون من بيئتين مختلفتين في أساليب التنشئة الاجتماعية، وفي السلوك العام (Carter and Macgolrik, 1987; Lederer and Jackson, 1968). ولقد تمت الإشارة في هذا الجانب بطريقة مختلفة فيما يتعلق بالزواج من الدائرة القرابية والتي تشير إلى أن أحد أبرز الفوائد للزواج بين الأقارب في المجتمعات التي ينتشر فيها هذا النمط من الزواج هو سهولة الحصول على مقدار من المطابقة بين الميول والاتجاهات بين الزوجين بحكم انتمائهم إلى العائلة نفسها (Reniers, 2001).

وهو هنا عكس الزواج من خارج نطاق الأقارب والذي قد لا يكون هـذا المقدار من التوافق موجودا. وهي هنا تدخل في نطاق المحاولة إلى التوصل إلى ما يسمى بدرجة من التوافق الزواجـي فـي المعطيـات والمحـددات الاجتماعية والثقافية بالنسبة للزوجين. لا شك أن هذا النمط من الزواج الذي من الممكن أن يعزز من معايير التوافق بين الزوجين قد يلعـب دورا فـي عملية الاستقرار بين أفراد العائلة الواحدة. فالتوافق قد يؤدي إلى الاسـتقرار في كثير من الأحيان.

الاستقـرار الأسـري:

لقد ركزت العديد من الدراسات الاجتماعية وبالتحديد الغربية منها علـى مفهوم الاستقرار الأسري. وفي النظر لهذا الدراسات المتعددة، نجـد أنهـا حاولت التركيز على هذا المفهوم من المنطلق الغربي وما يتوافق مع الثقافـة الغربية. ولقد تم ربط عوامل الاستقرار الأسري بعملية الإنجاب التي تحدث خارج نطاق الزواج، أو الإشكاليات التي تحدث عادة بين الـزوجين داخـل نطاق الأسرة والتي تؤدي في الغالب إلى الانفصال والطلاق مـن منطلـق الثقافة الغربية القائمة على أدوار مختلفة ومحددة بالنسبة للجنسين كما أشارت إليه دراسة ولسن (٢٠٠١) Wilsonعلى سبيل المثال. فقد تم تحديد ذلك بأنه من أحد أبرز عوامل عدم الاستقرار الأسري. وقد أشار اسرايل وزملائـه . Israel et al (٢٠٠٢) إلى الجانب النفسي الاجتماعي الذي يـؤثر علـى الاستقرار من خلال التركيز على مراحل النمو العمريـة الخاصـة بـأفراد الأسرة والنشاطات العائلية خلال مرحلة الطفولة. وهناك أيضا من ربط بين الجوانب النفسية المتعددة مثل الاكتئاب وبين درجـة الاسـتقرار الأسـري وبالتحديد لدى الأطفال كنتيجة لانفصال الوالـدين عـن بعـضهما الـبعض والرضا الزواجي بـين الـزوجين (Cudina and Obradovic, 2000; Wang and Crane, 2001) . هذا بالإضافة إلى الدراسات التي تحـدثت عن ارتباط الاستقرار الأسري وتـأثره بالوضـع الـصحي (Fine et al., 1987).

ولعل من المسوح الاجتماعية الهامة في هذا الجانب هو ذلك المسح الذي قام بقياس الاستقرار الأسري العام بكافة جوانبه والمسمى بالمسح الوطني للأسرة الأمريكية (١٩٩٧) National Survey of American's Family. فقد تم تحديد مفهوم الاستقرار الأسري من خلال ستة أبعد رئيسة قاست في مجملها درجة الاستقرار الأسري للعائلة الأمريكية. فقد تم تحديد الاستقرار الأسري بأبعاده الاجتماعية، والنفسية، والمعيشية، والاقتصادية، والصحية، والتربوية كأوضاع رئيسية في قياس الاستقرار الخاص بالأسرة. فهي اعتبرت المحددات الرئيسة في عملية قياس استقرار الأسرة العام.

لقد نشطت الدراسات الغربية في هذا الجانب من البحث والذي تناولته من منطلق التوافق مع البيئة الغربية وما تحمله من مفاهيم أسرية خاصة بها. أما على المستوى المحلي، فإن الدراسات الخاصة بدرجة الاستقرار الأسري تعد نادرة. ولقد قام يعقوب الكندري (٢٠٠١) بتطوير مقياس خاص للاستقرار الأسري اعتمد على الأبعاد الستة: الاجتماعية، والاقتصادية، والمعيشية، والصحية، والنفسية، والتربوية. وقد تمت مقارنة هذه الأبعاد الستة في نمطين أسرين مختلفين تمثل الأول في أسر المجتمع المحلي، وأسر ذات العائل الواحد المتمثلة بأسر الشهداء في المجتمع المحلي وذلك بهدف الوقوف على الفروق بين النمطين. إضافة إلى قياس مدى ودرجة الاستقرار الاجتماعي العام لأسر الشهداء بالتحديد. إضافة إلى ذلك، قام يعقوب الكندري وعبدالوهاب الظفيري (٢٠٠٤) بتحديد دور أحد مؤسسات الرعاية الاجتماعية في الكويت والمتمثلة بمكتب الشهيد ودورها بتحقيق الاستقرار الأسري من خلال المقارنة بين بعض الأسر المتعددة داخل مكتب الشهيد كمؤسسة رعاية اجتماعية ومقارنتها بأسر المجتمع من غير الشهداء.

ولقد قام في هذا الجانب أيضا هادي مختار (١٩٩٩أ) بتطوير مقياس مختلف خاص بدرجة الاستقرار الأسري معتمدا في هذا المقياس على تحديد العلاقة الزوجية بين الزوج وزوجته اللذين يعيشان في بيئة معيشية واحدة. وفي دراسة أخرى للباحث نفسه (١٩٩٩ب) قام باختبار الاستقرار الأسري وعلاقته ببعض المتغيرات الديموجرافية والاجتماعية. فقد عمد من خلال هذا المقياس إلى المقارنة بين كل من الزوجة العاملة والزوجة غير العاملة. وقد

ركز الباحث في هاتين الدراستين على أبعاد الاستقرار الأسري منطلقا من عملية التفاعل بين الزوجين بعضهما البعض وذلك من خلال تسعة أبعاد رئيسة.

فهاتان الدراستان اللتان قام بهما الباحث قد عرض من خلالهما درجة الاستقرار الأسري وعملية التفاعل الاجتماعي داخل نطاق الأسرة باقتصارهما على الزوجين، دون الخوض بالعملية التفاعلية العامة داخل نطاق الأسرة ككل كعلاقة الآباء بالأبناء ودرجة التجانس والاستقرار العام بين كافة أفراد الأسرة كما أوضحها ليدرر وجاكسون (١٩٦٨) Lederer and Jackson. فقد أشارا إلى أن الأسرة تحمل ثلاث شبكات داخلية Subsystem خاصة بالآباء، والأبناء، والأخوة، وكل شبكة لها حدودها الخاصة تدخل في إطار التفاعل الجماعي. إن ما حدده ليدرر وجاكسون هو ما يفعّل من العمليات التي تؤدي إلى الاستقرار من عدمه بين أفراد الأسرة. فتفاعل هذه الشبكات بطريقة إيجابية يخلق بيئة أسرية مستقرة أكثر من وجود تفاعل ثنائي فقط بين شبكة واحدة كالزوجين مثلا. فقد يكون هناك توافق زواجي بين الزوجين وانسجام، ولكن قد تفقد الأسرة الاستقرار وذلك لعدم وجود هذا التوافق بين الآباء والأبناء مثلا أو بين الأخوة بعضهم البعض. ومن هنا فإن العلاقة التفاعلية الكاملة في المحيط الأسري هي التي تعكس درجة الاستقرار الأسري بشكل عام على الرغم من أهمية التوافق والاستقرار بين الزوجين في البيئة الأسرية بشكل عام.

ولعل هذه تعتبر فكرة متوافقة مع ما قد أبدته الدراسة الرائدة في مجال العلاقات الاجتماعية وشبكة العلاقات الاجتماعية الخاصة بالأسرة التي قامت بها بوت (١٩٥٧) Bott بطريقة التفاعل الداخلية بين أفراد الأسرة بعضهم البعض، وبين أفراد الأسرة والمحيط الخارجي أيضاً، والتي حددت من خلالها الأسر قوية الارتباط والأسر ضعيفة الارتباط نتيجة لقوة ودرجة شبكة العلاقات الاجتماعية الرابطة بينهما. فالترابط الداخلي وشبكة العلاقات

الاجتماعية بشكل عام داخل نطاق الأسرة تعتبر من القضايا الرئيسة لاستقرار الأسرة.

ولعل هناك العديد من الباحثين الذين أشاروا إلى ملامح عدم الاستقرار الاجتماعي للأسرة. فهناك من ربطها بغياب وسائل الاتصال الفعال بين أفراد الأسرة والذي يخلق بدوره تنافر معرفي وإدراكي بينهم مما يزيد من الفجوة بين أفراد الأسرة بعضهم البعض (أحمد سمادي، ١٩٩٦). إضافة إلى أن هناك من حددها بغياب الحواجز بين أفراد الأسرة الذي يخلق نوعاً من المواجهة بين كافة أطراف الأسرة نظرا لعدم وجود مثل هذه الحواجز (محمد برهوم، ١٩٧٨). وهناك من حدد العلاقة بين الزوجين وشخصيتهما في تحديد مستوى الاستقرار للأسرة كما أشار إليها ليدرر و جاكسون (١٩٦٨) Lederer and Jackson اللذان ربطا الموضوع بدرجة العلاقة التواصلية بينهما ونمط شخصيتهما إن كانت مسيطرة أو ضعيفة وعلاقة ذلك بالمشكلات التي من الممكن أن تنجم.

ولا شك هنا من خلال ما سبق أن محور التركيز في هذه الدراسة سينصب على عملية الاستقرار الأسري الخاصة بالجوانب الاجتماعية. فالاستقرار الأسري له أبعاد مختلفة صحية، نفسية، اقتصادية، معيشية، تربوية، بالإضافة إلى البعد الاجتماعي. ففي هذه الدراسة، سيتم التركيز على الاستقرار الاجتماعي للأسرة، وهي تلك التي تتعلق بالتفاعل الأسري العام داخل الأسرة على الرغم من تداخل هذه الأبعاد بعضها البعض وتأثيراتها المتبادلة. فالاستقرار الأسري هي تلك العملية التفاعلية التي تتوافق مع الأوضاع العامة للمجتمع والتي تنجم عنها بيئة أسرية قادرة على التكيف مع بعضها البعض في سبيل تحقيق مصالحها ومكتسباتها المتعددة. والأسرة المستقرة اجتماعيا هي تلك الأسرة القادرة على مواجهة التأثيرات الخارجية المتعددة بشكل تفاعلي مميز، ويشعر جميع أفرادها بالمسئولية وبالتعاون مع الآخرين، ويشعرون بالراحة من هذا التفاعل.

أهمية الدراسة وهدفها:

تنطلق أهمية الدراسة من قلة الدراسات العربية بشكل عام والدراسات المحلية بشكل أكثر تحديدا التي تتناول موضوع الاستقرار الأسري إضافة إلى علاقته مع أحد الأنماط الزواجية المنتشرة في المجتمع المحلي والمتمثلة بزواج الأقارب. فالدراسة بشكل عام تحاول أن تحدد درجة تأثير نمط الزواج المتمثل بزواج الأقارب وتأثيره على درجة استقرار الأسرة الاجتماعي. فهي تحاول أن تسلط الضوء على جزء من حياة الأسرة المحلية في المجتمع الكويتي، ونمط ثقافي منتشر وممارس عند العديد من الأفراد باختلاف ثقافاتهم الفرعية. فالدراسة تبحث في نمط الزواج إن كان قرابيا أم غير قرابيا ودرجة الاستقرار في الوضع الاجتماعي للأسرة. فهي دراسة مقارنة لنمطين زواجيين مختلفين، إضافة إلى محاولتها الكشف عن أكثر الأنماط الزواجية ارتباطا بدرجة الاستقرار الأسري، وتأثير بعض المتغيرات الاجتماعية والثقافية عليها.

ومن خلال ذلك، فإن الدراسة الحالية تحاول أن تختبر الفروض الآتية:-

- هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المتزوجين من الأقارب والمتزوجين من غير الأقارب في درجة استقرار الأسرة.
- هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المتزوجين من الأقارب والمتزوجين من غير الأقارب في وضعهم الأسري والمعيشي.
- هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين طريقة الاختيار الزواجي واستقرار الأسرة.
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقرار الأسرة الاجتماعي وبين بعض المتغيرات الاجتماعية الخاصة بالأسرة.

منهجيـــة الدراســـة

أولاً : عينـة الدراسـة:

تم اقتصار أفراد العينة على الإناث الكويتيات المتزوجات. فقد شملت عينة البحث على ١١٤٩ ربة منزل. وقد بلغ معدل العمر لأفراد العينـــة ٤٠,٢٩ (انحراف معياري=١٢,٢٠) امتدت من سن ١٦ إلى ٧٨ ســـنة، مـــوزعين بتمثيل مناسب على مناطق الكويت المختلفة ومحافظاتها الستة، إضافة إلـــى التنوع في المستويات التعليمية والثقافية. وقد تم اختيار ربات البيوت كعينـــة بالتحديد للأسباب نفسها التي اعتمدت عليها دراسة سابقة في نفس هذا المجال (انظر يعقوب الكندري، ٢٠٠١). فقد تم اختيار ربات البيوت لهذه الدراســـة بحكم طبيعة المجتمع المحلي والتي تدرك المرأة فيه الجوانب المتعددة مـــن الحياة الأسرية. وبما أن الدراسة تقتصر على الأسر الكويتية وقيـــاس مـــدى استقرارها وربطها ببعض المتغيرات الاجتماعية والثقافية المتعـــددة، فـــإن تحديد هذا الاستقرار ودرجته سوف يتم من خلال ربـــات البيـــوت الأكثـــر معرفة وإدراكا بالجوانب المتعلقة باستقرار الأسرة. فمن المعروف أن المرأة في الأسرة العربية بشكل عام والأسرة المحلية بشكل خاص هي أكثر إدراكا والتصاقا بالبيت ومعطياته واحتياجاته. فهي التي تدرك هذه القـــضايا. فمـــن خلال هذا الجانب تم التركيز على ربة المنزل في الأسرة لقياس استقرارها. فالزوجة والأم هي الأقدر على تحديد الوضع الأسري بشكل عام. ولقد كـــان التطوع في الإجابة هي أحد أبرز الخصائص التي تعطي صـــدقا للإجابـــات ودقتها. حيث تم اختيار العينة غير العشوائية والطلـــب مـــن أفـــراد العينـــة بالإجابة على أسئلة الاستبيان. ولقد تم شرح الهدف من الدراسة لأفراد العينة والطلب منهن بالإجابة على كافة البنود.

ثانياً : أداة الدراسة ومتغيراتها:

اعتمد الدراسة على الاستبيان في جمع البيانات والذي يعتبر الأداة الرئيسة للدراسة. احتوت صحيفة الاستبيان على مجموعة من المتغيرات الاجتماعية والديموجرافية المتعددة. فقد شملت الاستبانة على متغيرات الدراسة والتـــي

اشتملت سنة الميلاد، ومنطقة السكن، والدخل الشهري للأسرة، والمستوى التعليمي، والوظيفة، وعدد الأبناء، وسنة الزواج. وقد تم الاعتماد على قياس الوضع الاجتماعي الاقتصادي وذلك من خلال الاعتماد على متغيرات الوضع التعليمي، ودخل الأسرة، والمستوى التعليمي كما حددته جمعية البحوث للعلوم الاجتماعية.

وقد تم السؤال أيضا عن الوضع المعيشي الخاص بالأسرة مثل نوع السكن بيت أم شقة وما شابهه، وملكية السكن من عدمه، ومع من يعيش الزوجان بمفردهما أم مع آخرين وما إن كان أي من أخوة الزوج أو أخواته يعيشون في نفس منزل الزوجين، أو إذا كان هناك أي من الأقارب يعيش بنفس السكن الخاص بهما. فقد تم وضع هذه المتغيرات بحكم كونها عوامل قد ترتبط بالاستقرار الأسري. هذا بالإضافة إلى سؤال المبحوث عن درجة القرابة التي ترتبط الزوجين وتحديد ما إذا كانت الزيجة تعد من الدرجة الأولى (زواج ابن العم، ابن العمة، ابن الخال، ابن خاله، ابن عم وابن خال معا، ابن خال وابن عمه معاً)، أم زواجا من الدرجة الثانية (من الأهل المقربين)، أم زواجا من الدرجة الثالثة والذي تم تحديده على أنه زواج من الأهل الأباعد في الدم، أو زواج من خارج نطاق العائلة. هذا بالإضافة إلى أنه قد تم سؤال المبحوثين بطريقة الاختيار الزواحي التي تمت لزواجهما سواء أكانت بالطريقة التقليدية أم بواسطة الاختيار الزواجي الحر.

هذا بالإضافة إلى أنه تم الاستعانة بمقياس درجة استقرار الأسرةالاجتماعي، والذي قد تم تطبيقة على دراسة أخرى (انظر: يعقوب الكندري، ٢٠٠١) طبقت عليه إجراءات الصدق والثبات التي جاءت عالية (الفا كرونباخ = ٠,٩٠). جاءت عبارات المقياس الذي تكون من ٢٤ عبارة محددة للوضع الاجتماعي داخل الأسرة وطبيعة التفاعل والتي تعكس مدى استقرارها. ومن أمثلة عبارات المقياس: «نشعر بأننا سعداء كأسرة»، «هناك اتفاق في أسرتي على توزيع المسئوليات المنزلية»، «لدينا متسع من الوقت كأسرة للالتقاء اليومي»، «توجد بين أفراد أسرتي صراحة تامة»، «نحن في الأسرة كأصدقاء»، «هناك ثقة متبادلة بين أفراد أسرتي»، «نشعر

بتفاهم في حل قضايا الحياة اليومية»، «نجد أوقاتا كافية لتبادل الأحاديث عن كافة المواضيع»، «يتدخل الأهل (أهل الزوجين) في مشاكلنا الأسرية»، «غالبا تنتهي خلافاتنا بالمشاجرة»، «غالبا نقضي أوقات الترفيه بشكل جماعي وأسري»... هذا وقد جاءت ١٨ عبارة ايجابية بمقابل ٦ عبارات عكسية في المقياس. وقد تم الاعتماد على المقياس الخماسي الذي يبدأ بموافق بشدة وينتهي وغير موافق بشدة.

ثالثاً، الإجراءات الإحصائية:

تم إدخال البيانات في البرنامج الإحصائي SPSS (الحزمة الاجتماعية للعلوم الاجتماعية) النسخة ١٢ (Version 12.0). ولاختبار فرضيات الدراسة تم الاعتماد على اختبارات إحصائية متفرقة من الممكن حصرها بالآتي:

١- اختبار ت T-test لاختبار الفروق الإحصائية بين نمط الزواج (قرابي/غير قرابي) ودرجة استقرار الأسرة، إضافة إلى طريقة الاختيار الزواجي (بالطريقة التقليدية/الاختيار الشخصي الحر) ودرجة استقرار الأسرة الاجتماعي.

٢- اختبار تحليل التباين أحادي العامل ANOVA وذلك لاختبار الاختلافات بالمتوسطات الحسابية في درجة استقرار الأسرة الاجتماعي مع أنماط الزواج الأربعة المختلفة، (أقارب من الدرجة الأولى، أقارب من الدرجة الثانية، أقارب من الدرجة الثالثة، ومن غير الأقارب).

٣- اختبار Scheffe للمقارنات الزوجية بين أنماط الزواج الأربعة.

٤- اختبار مربع كاي Chi-Square وذلك للكشف عن الفروق بالنسب بين العوامل المؤثرة على استقرار الأسرة بحسب نمط الزواج (قرابي/غير قرابي).

٥- اختبار معامل الارتباط بيرسون Pearson Correlation وذلك لاختبار العلاقة بين متغير الاستقرار الأسري وبعض المتغيرات الاجتماعية للأسرة.

٦- اختبار معامل الانحدار المتعدد Multiple Regression للتنبؤ بالمتغيرات ذات التأثير على درجة الاستقرار.

هذا وقد تم التعامل مع متغير القرابة بين الزوجين على أنه متغير اسمي تارة (زواج من الأقارب/من غير الأقارب) وذلك عند النظر بالفروق وعقد المقارنات، وتم التعامل معه على أنه متغير فتري تارة أخرى (يبدأ من أقارب درجة أولى، ثم أقارب درجة ثانية، وثم أقارب درجة ثالثة، وأخيرا من غير الأقارب) وذلك عند اختبار مستوي العلاقة بين هذا المتغير ودرجة الاستقرار الاجتماعي للأسرة في اختبار معامل الارتباط ومعامل الانحدار. وتم تحويل المتغيرات الاسمية إلى درجات (٠) و (١) عند استخدام معامل الانحدار لملكية السكن خاص (٠) أو تأجير (١)، ونوع السكن بيت حكومي (٠) أو شقة وما سواه (١)، ومكان السكن، بمفردي (٠) أو مع آخرين (١)، ومعيشة أخوة الزوج مع الأسرة (٠) من عدمه (١).

نتائج الدراسة

فيما يتعلق بالفرضية الأولى والخاصة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتزوجين من الأقارب والمتزوجين من خارج نطاق الأقارب في درجة الاستقرار الاجتماعي للأسرة، فإن الجدول (١) يوضح هذه الفروق.

جدول (١)

المتوسطات (م) والانحرافات المعيارية (ع) وقيم « ت » لنمط الزواج (من الأقارب - من غير الأقارب) واستقرار الأسرة الاجتماعي

نمط الزواج	ن	استقرار الأسرة الاجتماعي		
		م	ع	ت
من الأقارب	٧٤٣	٩٠,٧٣	١٣,٥٨	*٣,٥٣
من غير الأقارب	٦٨٦	٨٧,٧٦	١٤,٨٦	

* دالة إحصائيا عند مستوى ٠,٠٠١

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن المتوسط الحسابي الخاص باستقرار الأسرة الاجتماعي للمتزوجين من الدائرة القرابية بلغ ٩٠,٧٣ (ع= ١٣,٥٨)،

بينما بلغ المتوسط الحسابي الخاص باستقرار الأسرة الاجتماعي للمتـزوجين خارج نطاق القرابـة ٨٧,٧٦ (ع= ١٤,٨٦). فـأظهرت النـتائج إلـى أن المتزوجين من داخل الجماعة القرابية هم أكثر من حيث المعدل في درجـة الاستقرار الاجتماعي من المتزوجين من خارج نطاق العائلة.

في الجدول السابق تم تقسيم المتزوجين إلى فئتين (من الأقارب ومن غير الأقارب) وتمت عملية المقارنة بينهما. وعند تقسيم أفراد العينة إلى أربعـة أنماط زواجية تبدأ بزواج الأقارب من الدرجة الأولى، ومن الدرجة الثانيـة، ومن الدرجة الثالثة، وبالزواج من غير الأقارب ومقارنتهم بدرجة الاستقرار الاجتماعي للأسرة لقياس الفروق في المعدلات، فإن الجدول (٢) يوضح هذه الفروق باستخدام اختبار تحليل التباين أحادي العمل ANOVA.

جـدول (٢)

الاختلافات في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في استقرار الأسرة الاجتماعي مع أنمط الزواج الأربع (أقارب من الدرجة الأولى، من الدرجة الثانية، من الدرجة الثالثة، ومن غير الأقارب) [تحليل التباين أحادي العامل ANOVA]

المصـــدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدالة
بين المجموعات	3037.948	3	1012.649	4.921	.001
داخل المجموعات	237700.00	1155	205.801		
المجموع	240737.94	1158			

انحراف معياري	المجموعـات	متوسط الحساب	
14.86	87.76	4	مجموعة
15.26	88.88	3	مجموعة
12.80	91.08	1	مجموعة
13.35	91.81	2	مجموعة

يشير الجدول (٢) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أنماط الزواج الأربعة (من الأقارب من الدرجة الأولى، ومن الدرجة الثانية، ومن الدرجة الثالثة، ومن غير الأقارب) في درجة الاستقرار الاجتماعي للأسرة. فقد أشارت النتائج إلى أن متوسط درجة الاستقرار الاجتماعي للأسرة هو الأعلى من حيث المعدل عند المتزوجين من الأقارب من الدرجة الثانية، حيث بلغ المعدل ٩١,٨١ (ع= ١٣,٣٥)، وبوجود فروق بسيطة جداً في المعدل عند المتزوجين من الأقارب من الدرجة الأولى التي بلغ المعدل ٩١,٠٨ (ع= ١٢,٨٠)، بينما بلغ المعدل عند المتزوجين من الأقارب من الدرجة الثالثة ٨٨,٨٨ (ع= ١٥,٢٦)، وبلغ معدل الزواج من غير الأقارب ٨٧,٧٦ (ع= ١٤,٨٦) وهي أقل المعدلات. وجاءت الفروق دالة إحصائياً عند مستوى (P>.001).

وبعد إجراء اختبار شيفي Scheffe للمقارنات الزوجية بين أنماط الزواج الأربعة، أوضحت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتزوجين من الأقارب من الدرجة الأولى وبين المتزوجين من غير الأقارب (P>.05)، ووجود فروق بين المتزوجين من الأقارب من الدرجة الثانية وبين المتزوجين من غير الأقارب (P>.05). ولم تكشف نتيجة هذا الاختبار عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتزوجين من الأقارب من الدرجة الثالثة مع أي من أنماط الزواج الأخرى.

وفيما يتعلق بالفرضية الثانية التي تشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتزوجين من الأقارب والمتزوجين من خارج نطاق الأقارب في وضعهم الأسري والمعيشي، فإن الجدول (٣) يوضح الفروق بالنسب حسب الوضع الأسري والمعيشي المؤثرة على استقرار الأسرة على أفراد العينة وحسب نمط الزواج (من الأقارب/ من غير الأقارب).

جـــدول (٣)

التوزيع النسبي لأفراد العينة بحسب وضعهم الأسري والمعيشي المؤثرة على استقرار الأسرة وبحسب نمط الزواج (من الأقارب ـ من غير الأقارب)

نمط الزواج / العوامل الثقافية	من الأقارب	من غير الأقارب	المجموع	كا٢
١ – مع من يسكن الزوجين	٢٤,٩	٢٠,١	٢٥٢	
• منزل أهل الزوج	٤,١	٥,٢	٥٤	*٧,٣٥
• مع أهل الزوجة	٦٥,٨	٧١,٤	٧٨٩	
• بمسكن مستقل	٥,٢	٣,٣	٦٠	
• مع آخرين				
٢ – معيشة أخوة وأخوات الزوج بالمنزل	٢١,٤	١٦,٥	٢١٤	*٤,٤٥
• نعم	٧٨,٦	٨٣,٥	٩٤٣	
• لا				
٣ – معيشة بعض الأقارب مع الزوجين بالمنزل	٨,٥	٦,٤	١٤	٢,٩١
• نعم	٩١,٥	٩٣,٦	١٠٧١	
• لا				
٤ – طريقة الاختيار الزواجي	٩٣,٧	٨٣,٠	٩٥٠	**٣١,٠١
• بالطريقة التقليدية	٦,٣	١٧,٠	١٤٤	
• الاختيار الشخصي الحر				

* دالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠٥
** دالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠٠١

يوضح الجدول (٣) بأن هناك فروق في النسب بين المتزوجين من الأقارب والمتزوجين من غير الأقارب في مكان سكن الزوجين سواء في منزل أهل الزوج، أو منزل أهل الزوجة، أو بمسكن خاص مستقل، أو عند آخرين كالأقارب مثلاً. فبلغت نسبة المتزوجين من الأقارب الذين يسكنون في منزل أهل الزوج أعلى من النسبة عند المتزوجين من غير الاقارب حيث بلغت النسبة في الأولى ٢٤,٩%، والثانية ٢٠,١% والعكس عند المتزوجين

الذين يسكنون مع أهل الزوجة، حيث أشارت النتائج إلى نسبة ٤,١% من المتزوجين من الأقارب يسكنون عند أهل الزوجة، بينما ٥,٢% من المتزوجين من غير الأقارب. أما فيما يتعلق بالسكن الخاص المستقل، فإن نسبة المتزوجين من الأقارب تُعد أقل مقارنة بالمتزوجين من غير الأقارب، حيث بلغت النسبة ٦٥,٨% للمتزوجين الأقارب، و ٧١,٤% من غير الأقارب. وفيما يتعلق بالسكن عند الآخرين والذين عادة ما كانوا من الأقارب بمختلف درجاتهم، فقد أشارت النتائج إلى أن النسبة أعلى عند المتزوجين من الأقارب حيث بلغت نسبتهم ٥,٢% بينما وصلت إلى ٣,٣% عند المتزوجين من غير الأقارب. وعلى الرغم من أن الفروق في النسب تعتبر بسيطة في جميع هذه الفئات إلا أن الفروق هنا دالة إحصائياً عند مستوى (P>.05).

أما فيما يتعلق بمعيشة بعض من أخوة وأخوات الزوج في منزل الزوجية، فقد أشارت النتائج إلى ارتفاع هذه النسبة عند المتزوجين من الأقارب مقارنة بغير الأقارب، حيث بلغت نسبة أخوة وأخوات الزوج الذين يعيشون بنفس منزل الزوجية ٢١,٤% عند المتزوجين من الأقارب، بينما بلغت ١٦,٥% عند المتزوجين من غير الأقارب. فالنتائج تشير إلى أن أخوة وأخوات الزوج يعيشون بصورة أكبر في منزل الأزواج من الأقارب مقارنة مع الأزواج من غير الأقارب. والفروق هنا أيضاً دالة إحصائياً عند مستوى (P>.05). وأشارت النتائج إلى الفروق أيضاً باتجاه المتزوجين من الأقارب من حيث سكن ومعيشة بعض الأقارب بصورة أكبر مقارنة مع سكنهم مع الأزواج من غير الأقارب، حيث بلغت الأولى ٨,٥%، والثانية ٦,٤% ولكن الفروق هنا غير دالة إحصائياً.

وفيما يخص الفروق بالنسب في طريقة الاختيار الزواجي سواء كانت بالطريقة التقليدية أو عن طريق الاختيار الشخصي أو المسمى بالاختيار الحر، فإن النتائج تشير إلى ارتفاع نسبة الاختيار الزواجي بالطريقة التقليدية عند المتزوجين من الأقارب مقارنتهم بالمتزوجين من غير الأقارب. حيث بلغت نسبة ٩٣,٧% من إجمالي الزيجات عند المتزوجين من الأقارب عن

طريق الزواج التقليدي مقارنة بـ ٨٣,٠% عند المتزوجين من غير الأقارب. فالزواج الحر يعد قليلاً في النسبة ولكنه أكبر عند المتزوجين من غير الأقارب مقارنة بالمتزوجين من الأقارب. إن الفروق في النسب هنا دالة إحصائياً عند مستوى (P>.01).

ولقياس نمط أو طريقة الاختيار الزواجي بالتحديد سواء أكان بالطريقة التقليدية أو عن طريق الاختيار الشخصي الحر والفروق في المعدل لدرجة الاستقرار الاجتماعي للأسرة كما جاء في الفرضية الثالثة، فإن الجدول (٤) يوضح هذه الفروق.

جدول (٤)

المتوسطات (م) والانحرافات المعيارية (ع) وقيم « ت » طريقة الاختيار الزواجي (بالطريقة التقليدية-الاختيار الشخصي الحر) واستقرار الأسرة الاجتماعي

طريقة الاختيار الزواجي	ن	استقرار الأسرة الاجتماعي		
		م	ع	ت
الاختيار بالطريقة التقليدية	٩٩٦	٨٨,٩٥	١٤,٥٠	-.051
الاختيار الشخصي الحر	١٤٤	٨٩,٠١	١٣,٩٥	(NS)

يتضح من خلال الجدول إلى أن المتوسط الحسابي الخاص باستقرار الأسرة الاجتماعي متساوي تقريباً في الأسلوبين من الاختيار ووجود فروق زهيدة لا تذكر في المعدل باتجاه الاختيار الشخصي الحر (٠١ ٨٩) مقارنته بالاختيار بالطريقة التقليدية (٨٨,٩٥)، والفروق هنا غير دالة إحصائياً. وهذا يعني أن الفرضية الثالثة من الدراسة لم تتحقق.

وفي النظر بعلاقة متغير استقرار الأسرة الاجتماعي مع بعض المتغيرات الاجتماعية كما جاء في الفرضية الرابعة من الدراسة، فإن الجدول (٥) يوضح لنا طبيعة ومستوى هذه العلاقة.

جـــدول (٥)

معامل الارتباط بين متغير استقرار الأسرة الاجتماعي و بعض المتغيرات الاجتماعية للأسرة

المتغـــــيرات	معامل الارتباط
المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة	٠.١٥*
عدد الأبناء	٠.١٠-*
التعليـــــم	٠.١٦*
سنوات الزواج	٠.١٠*
نمط الزواج	٠.١١-*
العمـــــــر	٠.٠١٠

* دالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠١

يتضح من الجدول (٥) أن هناك علاقة ايجابية وذات دلالة إحصائية بين درجة استقرار الأسرة الاجتمـــاعي مـــن جهـــة، والمـــستوى الاجتمـــاعي والاقتصادي الخاص بالأســـرة (r=.15 ; p>.01)، والمـــستوى التعليمـــي (r=.16 ; p>.01)، وسنوات الزواج (r=.10 ; p>.01) من جهة أخـــرى. بمعنى أنه كلما زاد المستوى الاجتماعي والاقتـــصادي للأســـرة، وزاد مـــن المستوى التعليمي للمستجيب، وزادت مدة الزواج، كلما زادت معـــه درجـــة الاستقرار الاجتماعي للأسرة. وفي المقابل أشارت النتائج إلى وجود علاقـــة عكسية وذات دلالة إحصائية بين درجة استقرار الأسرة الاجتمـــاعي وعـــدد الأبناء (r=.10 ; p>.01)، ونمط الزواج (r=-.11 ; p>.01). بمعنى أنـــه كلما زاد عدد الأبناء لدى الأسرة، وزادت درجة التباعد بين الـــزوجين مـــن حيث القرابة قلت درجة استقرار الأسرة الاجتماعي. ولم تشر النتـــائج إلـــى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بـــين درجـــة اســـتقرار الأســـرة وعمـــر المستجيب.

وللتنبؤ بالعوامل الاجتماعية المـــؤثرة فـــي درجـــة اســـتقرار الأســـرة الاجتماعي، فقد تم استخدام معامـــل الانحـــدار Multiple Regression. ويوضح الجدول (٦) هذه العوامل المؤثرة.

جدول (٦)

معامل الانحدار للمتغيرات الاجتماعية التابعة مع متغير استقرار الأسرة الاجتماعي (مستقل)

المتغيرات	استقرار الأسرة الاجتماعي		
	B	Beta	T
المستوى الاجتماعي الاقتصادي للأسرة	.674	.129	3.70**
ملكية السكن	-.911	-.028	-.679
نوع السكن	-.279	-.010	.244
مكان السكن	-3.25	-.104	-2.26*
العمر	.035	.005	.065
معيشة أخوة الزوج مع الأسرة	-1.48	-.042	-.877
سنوات الزواج	-.029	-.081	-1.11
نمط الزواج	-1.46	-.123	-3.70**
Adjusted R squaw	.035		F = 4.67**
Multiple R	.21		

- دالة عند مستوى .05
- دالة عند مستوى .001

يشير الجدول (٦) إلى أن متغير درجة استقرار الأسرة الاجتماعي يرتبط بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، ومكان السكن الخاص بالزوجين سواء أكان سكناً منفصلاً أم مع آخرين، إضافة إلى نمط الزواج إن كان من أقارب الدرجة الأولى، أو الثانية، أو الثالثة، أو من غير الأقارب. فنمط الزواج إن كان قرابياً أم لا يعد من أبرز النتائج التي أشارت إليه الدراسة بأنها ذات ارتباط مع درجة استقرار الأسرة الاجتماعي بالإضافة إلى متغيري المستوى الاجتماعي الاقتصادي ومكان السكن.

الخاتمـــة

أوضحت أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة بأن المتـزوجين مـن الأقارب يعتبرون أكثر معدلاً في مقياس الاسـتقرار الأسـري الاجتمـاعي مقارنة بالمتزوجين من خارج نطاق العائلة أو الجماعة القرابية. إضافة على أن نتائج الدراسة أشارت إلى أن هناك اختلافات فـي الأوضـاع المعيـشية والسكنية لكل منهم من حيث المعيشة مع الأقرباء داخل الأسرة. وأوضـحت النتائج على أن هناك أيضاً فروق فـي طريقـة الاختيـار الزواجـي بـين المتزوجين من الأقارب والمتزوجين من غير الأقارب، حيث أشارت النسب إلى أن المتزوجين من خارج نطاق العائلة هم من تزوج باختياره الشخصي بشكل أكثر من المتزوجين من الأقارب، علماً بأن ذلك لم يؤثر فـي وجـود فروق ذات دلالة إحصائية بين الطريقتين في الاختيار (التقليدية والاختيـار الشخصي). وقد أوضحت النتائج أيضاً إلى وجود علاقة بين متغير استقرار الأسرة الاجتماعي وبعض المتغيرات الاجتماعية الخاصـة بالأسـرة مثـل المستوى الاجتماعي والاقتصادي، عدد الأبناء، التعليم، سـنوات الـزواج، إضافة إلى نمط الزواج. ولقد أوضحت النتائج إلى أن المستوى الاجتمـاعي الاقتصادي للأسرة، ومكان السكن (منفصل أو مع آخرين)، إضافة إلى نمط الزواج إن كان من الأقرب أو من غيره تُعد من أكثـر المتغيـرات تنبـؤاً بارتباطها بدرجة الاستقرار الاجتماعي للأسرة في المجتمع الكـويتي كمـا أوضحتها نتائج الدراسة.

ولعل أكثر ما نستطيع وصف النتائج بأنها أيدت الفكرة التي تشير إلى أن زواج الأقارب لا يزال هو النمط الأكثر تكيفاً مع الوضع المحلي في المجتمع الكويتي. فلا زالت معدلات انتشار زواج الأقارب منتشرة بشكل كبير نـسبياً في المجتمع الكويتي كما أوضحته بعض الدراسات (الكندري، تحت الطبـع، Al-Awadi, et al., 1985)، وهي تُعتبر الأكثر تكيفاً من حيـث درجـة استقرار الأسرة الاجتماعي والتي تعزز دور وأهمية القرابة في مجتمعاتنـا المحلية.

فعلى الرغم من وجود العديد من المؤشرات التي تبين وتوضح انخفاض معدلات زواج الأقارب كما أشارت إليها بعض الدراسات التي تحدثت عن عمليات التحديث والتغير الاجتماعي والثقافي (الكندري، تحت الطبع، فهد الثاقب، ١٩٨٢، Al-Qashan, 1995 Al-Kandari, and Poirier, 2001)، إلا أنه لا يزال يُعتبر النمط الأكثر ممارسة في المجتمع المحلي. فعمليات التحديث وما يمر من خلالها من إحداث تغيرات متعددة في البناء الاجتماعي العام، ومنها البناء الاجتماعي الخاص بالأسرة، فإنه من الممكن الاستنتاج بأن ذلك سيؤثر على درجة استقرار الأسرة الاجتماعي. فعملية التغير بكافة مستوياتها تحدث عملية عدم استقرار، وهي تعتبر السمة الرئيسة من سمات التغير والمتمثلة بالحركة وعدم الثبات في المعطيات والعناصر المادية واللامادية للأجزاء الثقافية المختلفة. فانتقال عملية التفضيل والممارسة المرتبطة بعملية الاختيار الزواجي والاتجاه نحو تفضيل الزواج من غير الأقارب يُعد مؤشراً عن حالة التغير التي تتميز بعدم الثبات. ولذلك جاءت النتائج التي أشارت إلى أهمية متغير زواج الأقارب بالنسبة لدرجة استقرار الأسرة الاجتماعي والتي أشارت أيضاً إلى أن المتزوجين من الأقارب يعدون أكثر في درجة الاستقرار مقارنة بالمتزوجين من غير الأقارب، فقد جاءت هذه النتائج متوافقة مع حالة التغير الاجتماعي والثقافي الذي يعشه المجتمع المحلي. فالزواج من الأقارب لا يزال الأكثر تكيفاً مع الوضع الاجتماعي العام كما أوضحته النتائج الخاصة بهذه الدراسة وإن كان هناك حاجة ماسة إلى العديد من الدراسات الاجتماعية في هذا الجانب.

لا شك بأن أهمية القرابة في الحياة الاجتماعية بالمجتمع المحلي يمتد جذوره إلى طبيعة المجتمع العربي التقليدي. فأهمية القرابة في حياة هذا المجتمع أفرزت مجموعة من القيم الاجتماعية التي تدعم وتعزز من مفهوم الانتماء إلى الأسرة وأهمية التعاضد والتماسك والتي تعتبر في النهاية من مقومات الاستقرار الاجتماعي للأسرة. ولعل من أبرز السمات والخصائص البنيوية التي تتميز بها الأسرة العربية بشكل عام والأسرة المحلية بشكل خاص هو تلك التي أشار إليها حليم بركات (٢٠٠٠) والمتمثل في توزيع

الأدوار القائمة على أساس هرمية السلطة داخل الأسرة القائمة على أساس الجنس والعمر، إضافة على اتسامها بأنها عائلة أبوية هرمية يحتل الرجل بها رأس الهرم. فالقيم الاجتماعية التي تستمد من هذا الوضع الاجتماعي قد تفرض نوعاً من السلوك الاجتماعي المتوافق معها. فالأب المسيطر على شئون الأسرة، على سبيل المثال، يستمد هذه القوة والسيطرة من حكم الانتماء إلى الجماعة القرابية نفسها التي تنتمي لها الزوجة. والزوجين إضافة إلى ذلك تجمعهما صلة أكثر من كونها حياة زواجية وما تحمله من مسئوليات، فهي تحمل صلة القربى التي تعزز من تبادل الوضع المستقر بينهما نظراً لأهمية القريب في الحياة الاجتماعية للمجتمع المحلي والعربي على حد سواء.

لا نقول إن الجانب الخاص بالسيطرة والنفوذ الذي يتمتع بها الرجل هي التي تدفع إلى الاستقرار انطلاقاً من السلطة الدكتاتورية التي يتميز بها الرجل الشرقي كما يسميها البعض، وعدم الأخذ بالرأي الآخر والمشاورة في اتخاذ القرار، ولكن هذه الطريقة وهذا الأسلوب الذي يجمع بين السلطة والحرص على الطرف الآخر القريب هو الذي من الممكن أن يدفع إلى عجلة الحياة الاجتماعية الزوجية بتوافق خاصة بقبول الأطراف كافة ومنها الزوجة والأبناء. فهم يخضعون إلى قيادة اجتماعية أسرية واحدة متفقين عليها، استمدت أساساً من الوضع الاجتماعي العام الذي يعزز من أهمية القرابة في المجتمع المحلي والذي يدفع بالنهاية إلى الاستقرار الاجتماعي للأسرة. ولا شك بأن عوامل التحديث أثمر عن انتشار زيجات غير قرابية قللت من أهمية القرابة ومن دور الأقرباء في الحياة الاجتماعية. فأصبحت تجمع الزوجين علاقة الود والمعيشة المشتركة دون وجود عامل القرابة الداعم لقوامة العلاقة بين الزوجين. فقد يكون ذلك من أحد أبرز العوامل التي تدعم نتائج الدراسة.

ولا شك بأن الدراسة أوضحت أيضاً بعض المؤشرات الخاصة التي تعزز من أهمية القرابة في الحياة الاجتماعية بالنسبة لأفراد العينة كالفروق التي

كشفتها النتائج في معيشة أخوة وأخوات الزوج والأقارب في منزل الأزواج من الأقارب بصورة أكبر منها عند المتزوجين من غير الأقارب. وهو بلا شك يعكس دور القرابة في الالتزامات الأسرية، ودور الزوجين الأقرباء في مراعاة الجوانب العائلية الأخرى. فعلى الرغم من أن عملية التفضيل بدأت تتجه بالنسبة للأسرة الكويتية في العيش بسكن منفصل وهناك اتجاهاً للعيش بالأسرة النووية في المجتمع المحلي كما أشارت إليه بعض الدراسات (Al-Thakeb, 1985)، إلا أن هناك شعور بالحاجة إلى الأقارب والذي يجعل العديد من الأفراد داخل المجتمع المحلي من يحرص على التواجد في نفس بيت العائلة ومع سكن الزوجين. فقد أشارت دراسة محلية خاصة بالوضع الاجتماعي والصحي داخل الأسرة إلى أن حجم الأسرة ووجود الأخوة داخل منزل المعيشة قد يُسهم في تلقي دعماً اجتماعياً، وهو يرتبط أيضاً بانخفاض معدلات ضغط الدم مع مراعاة بعض من العوامل الخاصة بطبيعة الأسرة مثل المحافظة على الاستقلالية في منزل الأسرة (يعقوب الكندري، ٢٠٠١).

ولا شك أن زواج الأقارب ارتبط بمتغير آخر يتعلق بعملية الاختيار الزواجي. فقد أوضحت النتائج على وجود فروق في عملية الاختيار الزواجي المبني على أسس تقليدية والاختيار الزواجي الشخصي والحر بين المتزوجين من الأقارب ومن المتزوجين من غير الأقارب. حيث إن النسبة أشارت إلى ازدياد معدلات الزواج بالطرق التقليدية عند أفراد العينة الذين تم زواجهما من داخل الجماعة القرابية مقارنة بالمتزوجين من غير الأقارب. فقد بلغت النسبة ما يقارب من ٩٤% من إجمالي الزيجات القرابية والتي تمت بالطريقة التقليدية. وعلى الرغم من أن النسبة تُعد أيضاً كبيرة بالنسبة للمتزوجين من خارج نطاق القرابة (٨٣%)، إلا أن الفرق يعكس تغيراً في نمط وأسلوب الاختيار الزواجي متوافق مع عمليات التحديث.

ولا شك أن انتشار الزواج بالطريقة التقليدية يعكس أهمية الأسرة في عملية الاختيار والذي يعكس في النهاية أن الزواج بحد ذاته هي عملية أسرية أكثر منها فردية كما أوضحتها أيضاً بعض الدراسات في بعض المجتمعات العربية (Khalat and Halabe, 1986; Al-Kandari and Poirier,

2001; Abdullah, 1999). وحتى انتشار ما يُسمى بزواج الأقارب من الدرجة الأولى يعكس طبيعة الترتيب الزواجي بين الأسرتين. فيقدر زواج الدرجة الأولى في المجتمع المحلي حسب ما أشارت إليه دراسة العوضي وزملاءها Al-Awadi, et al. (١٩٨٥) والذي يعتبر أكثر الزيجات القرابية انتشاراً نسبه ٣٠,٢% من إجمالي الزيجات في المجتمع المحلي، والزواج من الدرجة الأولى المتمثل بزواج ابنة العم والذي بلغت نسبته ١٨,٢% من إجمالي الزيجات. إن ذلك يعكس أيضاً هذا الترتيب للزواج وأهمية الطريقة التقليدية في الاختيار الزواجي وعلى رغبة الأسرة في تحقيق القدر المناسب لاستقرار الأسرة الجديدة التي ستنبثق منها. فتكوين أسرة جديدة لا بد أن تتوافر بها شروط الاستقرار حسب نظر الأهل والأقرباء إلى ذلك، والذي يأتي بالنهاية منعكساً على نمط الزواج المفضل والذي يتم اختياره. ولا شك أن عند الحديث عن الزيجات من الأقارب فإن الأسرة وتأثيرها يكون أكبر في عملية الاختيار الزواجي والذي يقوم بالعادة إلى التفضيل من الجماعة القرابية على الأباعد وذلك بهدف تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار الاجتماعي كما تنظر له الأسرة.

درجة الاستقرار الاجتماعي ارتبطت بعوامل متعددة ومن أهمها المتغير المرتبط بنمط الزواج سواء أكان من القرابة أو من غيره. ولا شك أن عوامل أخرى تلعب دوراً هاماً في هذه القضية مثل المستوى الاجتماعي الاقتصادي للأسرة والجانب المعيشي السكني والتي تعتبر من العوامل المرتبطة بدرجة الاستقرار والتي أكدت عليه بعض الدراسات (Tolnay and Crowder, 1999; Bauman, 1999; Wolfinger, 2003). فهي عوامل تنبأت بها الدراسة الحالية. ولا شك أيضاً أن الدراسة الحالية كشفت عن وجود علاقة إيجابية بين درجة الاستقرار الأسري ومتغير التعليم، وسنوات الزواج. فقد يرتبط التعليم بالوعي، وترتبط سنوات الزواج بما يسمى بالعشرة الطويلة التي يعتاد كل من الزوجين مع بعضهما البعض. وفي المقابل أشارت نتائج الدراسة إلى العلاقة السلبية بين درجة استقرار الأسرة الاجتماعي مع متغير

عدد الأبناء. بمعنى أنه كلما زاد عدد الأبناء قلت درجات الاستقرار الاجتماعي للأسرة. وقد يكون مرد ذلك إلى ما يحمله الآباء من مسئوليات تجاه أبنائهم والذي قد ينعكس سلباً على حالة الأسرة بشكل عام ودرجة الضغوط الاجتماعية التي من الممكن أن تتعرض لها الأسرة نتيجة ذلك. وعلى الرغم من أن هذا المتغير لا يُعد من المتغيرات التي تنبأت بها نتائج التحليل الخاصة بالدراسة، إلا أنها جاءت متوافقة مع بعض الدراسات الخاصة بهذا الجانب مثل دراسة دور (٢٠٠١) Dorr. فهناك العديد من العوامل ذات الارتباط بدرجة استقرار الأسرة الاجتماعي الذي يحتاج إلى المزيد من الدراسات والأبحاث التي تعزز من هذه الجوانب.

المراجـــع

أولا: المراجع العربية:

- أحمد سمادي (١٩٩٦). المشكلات الاجتماعية للأسرة العربيـــة. مجلـــة استـــشارات. القاهرة، مركز الاستشارات – عين شمس. ١(٥):٨٩-١١٤.
- حليم بركات (٢٠٠٠). المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحـــوال والعلاقات. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- فهد الثاقب (١٩٨٢). العلاقة الأسرية القرابية في المجتمع الكويتي المعاصر. حوليات كلية الآداب. ٧:٣-٦٩.
- محمد برهوم (١٩٨٧). الطلاق في الأردن: دراسة ميدانية. دراسات. عمان الأردن، ٣(١٢): ١٨٩.
- هادي مختار رضا (١٩٩٩أ). بناء مقياس عدم الاســـتقرار الأســـري فـــي المجتمـــع الكويتي. المجلة العربية للعلوم الإنسانية. ٦٨(١٧): ٩-٢٩.
- هادي مختار رضا (١٩٩٩ب). عدم الاستقرار الأسري: دراسة ميدانية مقارنة بـــين الزوجات المتفرغات (ربات البيوت) والعاملات في المجتمع الكويتي. جامعة الكويت: حوليات كلية الآداب. الحولية ١٩، الرسالة ١٣٢.
- يعقوب يوسف الكندري (٢٠٠١). الاستقرار الأسري: دراسة مقارنة بـــين الوضـــع الاجتماعي للأسرة الكويتية وأسر الشهداء. دراسة غير منشورة عرضت نتائجها فـــي مؤتمر كلية العلوم الاجتماعية الأول، العلوم الاجتماعية ودورها في تنمية المجتمـــع. ١٠-١٢ ديسمبر، الكويت.
- يعقوب يوسف الكندري (٢٠٠٢). الدعم الاجتماعي وعلاقته بمعدلات ضغط الدم في الأسرة الكويتية. مجلة العلوم الاجتماعية. ٣٥ (٣) ص ص:٣١٩-٣٤٥.
- يعقوب يوسف الكندري (تحت الطبع). زواج الأقارب في المجتمع الكويتي وعلاقتـــه ببعض المستويات الاجتماعية والثقافية. حولية الآداب والعلوم الاجتماعية. الكويـــت: مجلس النشر العلمي.
- يعقوب يوسف الكندري وعبدالوهاب الظفيري (٢٠٠٤). الرعاية الاجتماعية ودورها في تحقيق الاستقرار الأسري في المجتمع الكويتي: نموذج مكتب الشهيد. مجلة كليـــة الآداب، جامعة المنوفية. أكتوبر.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- Abdullah, Y (Al-KAndari) (1999). Consanguineous Marriage and its Effects on the Spousal Concordance among "Al-Kandari" in Kuwait. Unpublished Doctoral Dissertation. Ohio: The Ohio State University.
- Al-Awadi, S. et al. (1985) Consanguinity Among the Kuwaiti Population. Clinical Genetics *27*:483-486.
- Al-Kandari, Y. and Poirier, F (2001). Modernity and Family structure in Kuwait.
- Al-Qashan, Houmoud. (1995). The impact of Social Demographic Characteristics and Marital Communication Patterns on the Trend of Family Dissolution in Kuwait. Unpublished Dissertation. Pittsburgh: University of Pittsburgh
- Al-Thakeb, F. (1985) The Arab Family and Modernity: Evidence from Kuwait. Current Anthropology 26,575-580.
- Bauman, kJ (1999). Shifting Definitions: The Effect of Cohabitation and other non Family Household Relationships on Measure of Poverty. Demography. 36(3): 315-25.
- Bittles, A (1994). The role and significance of consanguinity as a demographic variables. Population and Development Review. 20: 561-584.
- Bittles, A. (1995). When cousins marry: A review of consanguinity in the Middle East. Human Biology, 1:71-83.
- Bott, E (1957). Family and Social Network. London: Tavistock Institute.
- Carter, E. and Macgolrik, E. (1987). The family life-cycle. New York: Gardner Press.
- Cudina, M and Obradovic (2001) child's emotional will-being; parental marriage stability in Croatia. Journal of comparative family studies. 32(2) 247-61.
- Dorr, C. (2001). Listening to men's stories. Familiyes in Society. 28(5): 509-515.
- Fine , M ; Schwebel , AI; and James – my ers, L.(1987) Family stability in black families: values underlying three different perspectives. Journal of comparative family studies.184): 1-23.
- Hussain, R. (1999). Community perceptions of reasons for preference for consanguineous marriages in Pakistan. Journal of Biosocial Science. 31: 449-461.

- Israel, A.C., Roderick, H.A.; and Ivanova, M y (2002). A Measure of the stability of activities in a family environment. Journal of psychopathology and Behavioral Assessment. 24(2): 85-95.
- Khlat, M. and Halabi, S. (1986). Modernization and consanguineous marriage in Beirut. Journal of Biological Science, 18: 489-95.
- National survey of America's Family (NSAF) (1997). [Online]: http//www.urban.org
- Lederer , W. and Jackson, D. (1968). The mirages of Marriages. New York: Norton.
- Reniers, G (2001). The post-migration survival of traditional marriage patterns: consanguineous marriages among Turks and Moroccans in Belgium. Journal of Comparative Family Studies. 32(1): 21-45.
- Tolnay, SE and Crowder, KD (1999). Regional Origin and Family Stability in Northern Cities: The Role of Context. American Sociological Review. 64(1):97-112.
- Wang, L. and Crane, DR (2001) the relationship between marital satisfaction, marital stability, Nuclear family triangulation, and childhood Depression.
- Wolfinger, NH (2003). Family Structure Homogamy: The Effect of Parental Divorce on Partner Selection and marital Stability. Social Science Research. 38(1): 80-97.
- Wilson, Thomas (2001). Explaining Black Southern Migrants ' advantage in family stability: The Role of selective migration. Social Forces: 80 (2) 555-67.